جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٨٨)

تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر
فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

سبتمبر ١٩٩٤

تحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية

مـــــايـــــو ١٩٩٤

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديـــــم	١
الفصل الأول **مفهوم وأساليب تحرير القطاع العام الصناعى**	٥
١٠١ مقدمـــــة	٦
٢٠١ التحرير الاقتصادى وتحرير القطاع العام الصناعى فى عالم متغير	٨
١٠٢٠١ المتغيرات الهامة فى الدعوة إلى التحرير الاقتصادى وتحريـــر القطاع العام الصناعى	٨
٢٠٢٠١ إضاءة حول مفهوم التحرير الاقتصادى وتحرير القطاع العـــام الصناعـــى	١٣
٣٠٢٠١ مراجعات حول دور الدولة وإدارة التغيير	١٤
٤٠٢٠١ مداخل تحرير وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعى	١٩
٥٠٢٠١ ملاحظات ختامية حول شروط نجاح إعادة الهيكلة الصناعية .	٢٤
٣٠١ دور الخصخصة كأداه من أدوات تحرير القطاع العام الصناعى	٢٧
١٠٣٠١ حول مفهوم الخصخصة	٣٠
٢٠٣٠١ أهداف الخصخصة	٣١
٣٠٣٠١ أساليب الخصخصة	٣٥
٤٠٣٠١ إدارة ومحددات نجاح الخصخصة	٤٠
٥٠٣٠١ مواجهة الأثار الاجتماعية للخصخصة	٤٧
٤٠١ مراجعات لبعض التجارب المقارنة فى الخصخصة	٥٥
١٠٤٠١ نماذج من تجارب الخصخصة فى الدول الغربية الصناعية ...	٥٥
٢٠٤٠١ تجربة الخصخصة فى دول شرق أوروبا	٦٢
٣٠٤٠١ بعض ملامح تجربة روسيا الاتحادية	٦٨
٤٠٤٠١ بعض تجارب الخصخصة فى أمريكا اللاتينية	٧٢
٥٠٤٠١ تجربة المغرب فى الخصخصة	٧٤
٥٠١ تحرير القطاع العام الصناعى وتجربة الخصخصة فى مصر	٧٦
١٠٥٠١ حفز وتشجيع القطاع الخاص الصناعى فى مصر	٧٧
٢٠٥٠١ إصلاح / إعادة هيكلة القطاع العام الصناعى فى مصر	٨١

تابـــــع المحتويـــات

الموضـــــوع	الصفحة
٣٠٥٠١ تجربة الخصخصة فى قطاع الأعمال العام الصناعـــــى فى مصر	٨٢
٦٠١ ملخص النقاشات والدروس المستفادة	١٠٤
٧٠١ الهوامـــــش	١٠٨
الفصل الثانى	
إدارة وتنظيم القطاع العام الصناعى فى ظل التحرر الاقتصادى	١١٨
١٠٢ حتمية تحرير القطاع العام الصناعى المصرى	١١٩
١٠١٠٢ مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام الصناعى ..	١٢٢
١ - انتاجية العامل	١٢٣
٢ - انتاجية الأجور	١٢٨
٣ - عائد الاستثمار ومؤشرات الربحية	١٢٨
٤ - معدل العائد على الأموال المستثمرة	١٢٩
٥ - الاعتماد على الديون فى تمويل العمليات	١٢٩
٦- استخدامات الأموال	١٣٠
٢٠١٠٢ مشاكل القطاع العام الصناعى	١٣٤
٢٠٢ فصل الادارة عن الملكية	١٣٧
٣٠٢ توسيع قاعدة الملكية الخاصة	١٣٩
١٠٣٠٢ أهداف برنامج "توسيع قاعدة الملكية الخاصة"	١٣٩
٢٠٣٠٢ المبادئ الأساسية لنجاح البرنامج	١٤٠
٣٠٣٠٢ استراتيجية الحكومة فى تنفيذ برنامج "توسيع قاعـدة الملكية الخاصة"	١٤٢
٤٠٣٠٢ التنظيم المنفذ لبرنامج "توسيع قاعدة الملكية الخاصة" .	١٤٢

تابع المحتويات

الموضوع		الصفحة
٤٠٢	اعادة هيكلة القطاع العام الصناعى	١٤٤
١٠٤٠٢	طبيعة عمليات اعادة الهيكلة	١٤٤
٢٠٤٠٢	أهداف اعادة الهيكلة	١٤٦
٣٠٤٠٢	الركائز الأساسية فى اعداد برنامج اعادة الهيكلة .	١٤٧
٥٠٢	الاستغلال الأنسب للموارد المتاحة والامكانات التصنيعية فى ظل اعادة هيكلة الشركات الصناعية	١٤٩
١٠٥٠٢	اعادة هيكلة العمليات الانتاجية	١٥١
٢٠٥٠٢	تطوير أنظمة الادارة غير التقليدية	١٥٢
٣٠٥٠٢	الاستغلال الأنسب للقوى العاملة الزائدة	١٥٣
٦٠٢	التدريب التحويلى والمستمر لتنمية القوى البشرية فى ظل تحرير القطاع العام الصناعى	١٥٧
٧٠٢	انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الصناعة المصرية	١٥٨
٨٠٢	مشاكل تطبيق قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية	١٦٥
١٠٨٠٢	دستورية توسيع قاعدة الملكية	١٦٥
٢٠٨٠٢	برنامج الحكومة وبطء اجراءات التخصيصية لتحرير القطاع الصناعى المصرى	١٦٦
٣٠٨٠٢	الارتباط والتداخل بين الملكية والادارة بالنسبة لتشكيل مجالس ادارة شركات قطاع الأعمال العام .	١٦٨
٩٠٢	الحلول الممكنة للتغلب على مشاكل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١	١٦٩
١٠٠٢	الخلاصة والتوصيات	١٧٢
١١٠٢	مراجع الفصل الثانى	١٧٧

تابع المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالـث	
أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول لقطاع الأعمال العام الصناعي	١٧٨
١٠٣ المقدمة	١٧٩
٢٠٣ مفهوم الأصول والخصوم وإعادة التقييم	١٨٢
١٠٢٠٣ صافي قيمة رأس المال المستثمر	١٨٥
٢٠٢٠٣ قيمة صافي ماتحققه المنشأة من أرباح	٢٠٤
٣٠٣ طرق إعادة التقييم	٢٢٦
١٠٣٠٣ التكلفة التاريخية	٢٢٧
٢٠٣٠٣ التكلفة التاريخية المعدلة	٢٣٦
٣٠٣٠٣ القيمة السوقية للأصول	٢٤٤
٤٠٣٠٣ المقدرة على تحقيق الربحية	٢٤٨
٤٠٣ الخلاصة والتوصيات	٢٥٨
٥٠٣ مراجع الفصل الثالث	٢٦٤
الفصل الرابـــع	
نظام المعلومات اللازم لتداول الأوراق المالية في البورصـــــة	٢٦٥
١٠٤ مقدمـــــة.....	٢٦٦
٢٠٤ نظم المعلومات	٢٦٨
١٠٢٠٤ مفهوم نظام المعلومات.....	٢٦٨
٢٠٢٠٤ نظم المعلومات الحديثة.....	٢٦٩
٣٠٢٠٤ شبكات المعلومات.....	٢٧١
٤٠٢٠٤ نظم دعم القرار.....	٢٧٢
٥٠٢٠٤ نظم معلومات المديرين.....	٢٧٣
٣٠٤ البورصة والأسواق المالية.....	٢٧٥
١٠٣٠٤ الأسواق المالية.....	٢٧٥
٢٠٣٠٤ الأوراق المالية.....	٢٧٥

تابع المحتويـــــات

الموضوع	الصفحة
٣٠٣٠٤ البورصة.....	٢٧٦
٤٠٣٠٤ نبذة تاريخية عن البورصة وسوق المال في مصر.....	٢٧٧
٥٠٣٠٤ الهيئة العامة لسوق المال.....	٢٨٠
٦٠٣٠٤ تأثير قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على . طرق التعامل فى البورصة..... ..	٢٨٠
٤٠٤ نظام معلومات تداول الأوراق المالية فى البورصة..... ..	٢٨٢
١٠٤٠٤ الأجزاء الرئيسية لنظام تداول الأوراق المالية.....	٢٨٢
٢٠٤٠٤ الأنظمة الفرعية للمعلومات داخل نظام معلومات تداول الأوراق المالية.....	٢٨٣
١- نظام معلومات الشركات المساهمة المقيدة فـــى .. البورصة.....	٢٨٤
٢- النظام الفرعى لمعلومات السماسرة ووسطاء السوق.	٢٨٤
٣- النظام الفرعى لمعلومات الشئون الادارية والمالية ..	٢٨٤
٤- نظام معلومات الأوراق المالية.....	٢٨٤
٥- النظام الفرعى لمعلومات تداول الأوراق المالية.. ..	٢٨٧
٣٠٤٠٤ نظام معلومات عمليات تداول الأوراق المالية	٢٨٧
٥٠٤ تحديث نظام معلومات تداول الأوراق المالية فى البورصة.....	٢٩٣
١٠٥٠٤ أهمية تحديث نظام معلومات تداول الأوراق المالية...	٢٩٣
٢٠٥٠٤ المجالات الممكنة للتحديث فى نظام معلومات تداول الأوراق المالية..... ..	٢٩٤
٣٠٥٠٤ ثلاث بدائل لنظام معلومات جديد.....	٢٩٤
١- البديل الأول . الميكنة الكاملة.....	٢٩٦
شاشات العرض الالكترونيـــة وشاشات الفيديو..	٢٩٧
٢- البديل الثانى . الميكنة الجزئية.....	٢٩٨
٣- البديل الثالث . الميكنة المحدودة.....	٢٩٩
٤٠٥٠٤ تكاليف كل من البدائل الثلاثة والجدوى الاقتصادية .. لتنفيذها	٢٩٩
٦٠٤ خلاصة وتوصيات الفصل الرابع	٣٠٢
٧٠٤ مراجع الفصل الرابع	٣٠٧
الخلاصـــــة والتوصيـــات	٣٠٨
الخاتمـــــــــة	٣١٣

بيان الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	عناصر المدخل التقليدى ومدخل السياسات لادارة التغيير بقطاع الأعمال العام .	١٨
٢	أهم السياسات المصاحبة واللازمة لاعادة هيكلة النشاط الصناعى قوميـــــا .	٢٢
٣	عدد وقيمة صفقات الخصخصة فى بعض الدول الصناعيـــــة والنامية ١٩٨٨ - ١٩٩٢	٢٩،٢٨
٤	"الملامح الأساسية المقارنة للأنواع الثلاثة من الأنشطة فـــــى الشبكات الاجتماعية الوقائية لمواجهة آثار سياسات الاصلاح الاقتصادى وتحرير قطاع الأعمال العام" .	٥٠،٤٩
٥	دور البرامج والصناديق الاجتماعية فى مواجهة مشكلة العمالـــة المسرحة بعد خصخصة قطاع الأعمال العام فى بعـــض دول أفريقيا ومنها مصر خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ .	٥٣
٦	أسلوب خصخصة بعض الشركات الصناعية البريطانية .	٥٨
٧	توزيع الشركات العامة والصناعية المطروحة للخصخصة خلال الأعوام ٩٢/٩١ - ١٩٩٤/٩٣ .	٩٤
٨	بيان المال المستثمر فى القطاع العام موزعا على مستـــــوى القطاعات النوعية خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩) .	١٢١
٩	أهم المؤشرات الاقتصادية لكفاية الأداء لهيئات القطاع العـــام الصناعى خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠).	١٢٥،١٢٤، ١٢٧،١٢٦
١٠	موجز موقف شركات القطاع العام الصناعى عام ١٩٩١/٩٠ .	١٣١
١١	بيان بالشركات الخاسرة خلال عام ١٩٩١/٩٠ .	١٣٣
١٢	قائمة المركز المالى لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبـرى فى ٦/٣٠ من كل عام .	٢٢٢،٢٢١ ٢٢٣
١٣	قائمة الدخل لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى عن السنة المنتهية فى ٦/٣٠ .	٢٢٥،٢٢٤
١٤	قيمة الأصول الثابتة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبـرى وفق طريقة التكلفة التاريخية .	٢٣٠
١٥	قيمة الأصول الثابتة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبـرى وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فى ٦/٣٠ .	٢٣٧
١٦	صافى الربح المعدل لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .	٢٥٢

تابع بيان الجداول

رقم الجدول	الموضـــــــوع	الصفحة
١٧	القيمة الحالية للشركة وفق طريقة المقدرة على تحقيق الربحية فى ١٩٩٠/٦/٣٠ .	٢٥٥
١٨	بيانات النظام الفرعى لمعلومات الأوراق المالية .	٢٨٦
١٩	توزيع البيانات على مستندات عمليات تداول الأوراق المالية .	٢٩٠
٢٠	الجدوى الاقتصادية للبدائل المختلفة لتحديث نظام معلومـــــات تداول الأوراق المالية .	٣٠٠

بيان الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	الاطار الزمنى وعناصر إعادة الهيكلة للقطاع العام الصناعى .	٢٠
٢	محاور سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر .	٧٨
٣	"عناصر فلسفة الدولة فى مصر فى التعامل مع النشاط الصناعى فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى".	٧٩
٤	المحاور الرئيسية لتنمية القطاع الصناعى المصرى .	١٦٣
٥	العمليات الأساسية داخل نظام المعلومات فى المنشأة .	٢٦٩
٦	الأجزاء الرئيسية لنظام تداول الأوراق المالية .	٢٨٣
٧	نظام معلومات تداول الأوراق المالية .	٢٨٥
٨	علاقة النظام الفرعى ببقية أجزاء نظام معلومات تداول الأوراق المالية .	٢٨٧
٩	نظام معلومات عمليات تداول الأوراق المالية .	٢٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــــــــــم

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الانتاجية الرئيسية كما يعتبر القطاع الرائد والمحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . ولذلك فقد اهتمت الدولة منذ أخذت بمبدأ التخطيط كأداه لتسيير الاقتصاد القومى فى بداية الستينات بتخطيط وتنمية قطاع الصناعة . وقد كان لسياسات احلال الواردات وترويج الصادرات الصناعية دورا فعالا فى دفع عجلة التنمية فى مصر خلال السبعينات والثمانينات .

وقد كثر الحديث فى السنوات الأخيرة عن تطوير القطاع العام ليصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافه ومواجهة الكثير من المشاكل التى تراكمت على مدى نحو سبعة وثلاثين عاما (منذ الخطة الخمسية الأولى للصناعة عام ١٩٥٦) . وتتلخص أهم مشاكل القطاع العام الصناعى فى مصر فى عدم الفصل بين الملكية والادارة ، وسيطرة البيروقراطية فى اتخاذ القرارات ، وتخلف الحافز الفردى وتدنى مستوى الأداء ، وانخفاض مستوى الانتاجية وجودة المنتجات الصناعية ، بالاضافة الى اتباع سياسات حكومية مركزية فى تسعير المنتجات الصناعية وفرض الدعم والاعانات ، وسياسة التزام الحكومة بتعيين الخريجين ، والسياسات المتبعة فى التعليم والتدريب وتوظيف العمالة . مما أدى الى آثار سلبية كثيرة عانت منها الصناعة المصرية وتمثلت فى ضعف معدل العائد على الاستثمار ، وزيادة المخزون السلعى الراكد للقطاع العام الصناعى ، وانتشار البطالة المقنعة ، وزيادة مديونية وخسائر بعض الشركات الصناعية مما أدى الى اختلال الهياكل التمويلية لبعض شركات القطاع العام الصناعى فى مصر عاما بعد آخر . وإزاء الكثير من المؤشرات الاقتصادية التى انعكست فى زيادة معدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات فقد كان من الطبيعى اتباع مجموعة من السياسات الحكومية المتكاملة بهدف الاصلاح الاقتصادى فى مصر .

وقد استطاع الاقتصاد المصرى ، من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ فى عام ١٩٩١ أن يحقق قدرا معقولا من الاستقرار النقدى ، وذلك عن طريق التركيز على علاج الاختلالات المالية والنقدية . وبرغم مايثار على الساحة حول بطء اجراءات التخصيصية ، فان من أهم انجازات برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى فى مرحلته الأولى مايلى :-

- خفض معدل التضخم فى مصر من ٢٥٪ الى نحو ١٠٪ .
- خفض العجز فى ميزان المدفوعات من ٣٠٪ الى نحو ٣,٦٪.
- تثبيت سعر الصرف للدولار وزيادة الثقة فى الاقتصاد المصرى مما انعكس على قوة الجنيه المصرى مقارنة بالعملات الأجنبيه .
- زيادة ثقة العالم الخارجى فى الاقتصاد المصرى واعطاء قوة فى التعاملات مع المنظمات الدولية مما أدى الى اسقاط ١٥٪ من ديون مصر الخارجية كمرحلة أولى (أى تقليل العبء على الدولة فى خدمة الدين وبالتالى تقليل العبء على المواطنين).

ويمكن القول بصفة عامة أن فلسفة التحرير الاقتصادى ترتكز على الاصلاح الهيكلى الذى يؤدى الى مزيد من الاستثمار والانتاج واعمال آليات السوق . وذلك يستلزم ليس فقط قرارات سيادية لمزيد من التخصيصية ولكن الاقتناع والثقة لدى المسئولين والأفراد للمضى فى الاصلاح الاقتصادى بمكوناته (سلعى ، مالى ، عمالة) وتضافر الجهود لمزيد من المشاركة الفعالة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة واعادة هيكلة قطاع الأعمال العام .

من هذا المنطلق يتضح الدور المحورى للقطاع الصناعى باعتباره الرافعة الرئيسية للتقدم بمعنى النهوض بمستويات الانتاجية ورفع مستوى الناتج المحلى الاجمالى وتطوير القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى أخذا بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والعالمية السائدة والمتوقعة فى المدى القريب والبعيد . وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى الدور القائد والمؤثر للقطاع الصناعى فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى للعديد من الدول ، وعلى وجه الخصوص فى دول جنوب شرق آسيا والتى استطاعت من خلال ترويج منتجاتها الصناعية أن تحقق معدلات نمو تفوق المعدلات المتحققة فى الدول المتقدمة .

انطلاقا من هذا كانت دعوتنا بأهمية تركيز الجهود لتحرير القطاع العام الصناعى فى مصر بهدف الاستخدام الرشيد والأمثل لمواردنا الانتاجية المتاحة من أجل التنمية المتوازنة فى ظل التحرر الاقتصادى الذى تشهده الساحة المحلية والعالمية الآن ، والذى سيترك بصماته الواضحة فى المدى المتوسط والبعيد .

وتشمل هذه الدراسة أربع فصول - بالاضافة إلى الخلاصة والتوصيات والخاتمة وقد تم إعدادها كالتالى :-

الفصل الأول :-

مفهوم وأساليب تحرير القطاع العام الصناعى ، وقد قام بإعداده السيد الدكتور محمد ماجد صلاح الدين خشبة - الخبير بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى .

الفصل الثانى :-

ادارة وتنظيم القطاع العام الصناعى فى ظل التحرر الاقتصادى .

وقد قامت باعداده الأستاذ الدكتور/ راجية عابدين خير الله - المستشار بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى .

الفصل الثالث :-

أساليب وطرق اعادة تقييم الأصول لقطاع الأعمال العام الصناعى .

وقد قام باعداده الأستاذ الدكتور / ثروت محمد على المستشار بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى .

الفصل الرابع :-

نظم المعلومات اللازمة لتداول الأوراق المالية فى البورصة .

وقد قامت باعداده الدكتورة فتحية زغلول - الخبير الأول بمركز الأساليب التخطيطية - معهد التخطيط القومى .

بالاضافة إلى الخلاصة والتوصيات والخاتمة - وقد قامت بإعدادها أ. د. راجية عابدين خير الله .

وأخيرا أرجو أن يكون هذا البحث بداية لاستكمال هذه الدراسات التى يضطلع بها معهد التخطيط القومى لتعالج كثيرا من الأسئلة المطروحة فى مجال "تحرير القطاع العام الصناعى فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية" ولتساهم فى امداد المخططين بالبيانات والأسس العلمية والعملية لاثراء البحث العلمى وفتح آفاقا جديدة لدعم العمل التخطيطى والتنموى على طريق الارتقاء بمصرنا الحبيبة .

والله ولى التوفيق ،،،،

الباحث الرئيسى

أ.د. راجية عابدين خير اللـــــــه

مارس ١٩٩٤